### مزارعو الزيتون يعانون نقص المحروقات وارتفاع أجور النقل والعصر

# وزير النفط لـ«الوطن»: لا يمكننا تخفيض مدة رسالة البنزين للآليات والدراجات حالياً و٤٤ بالمئة من المازوت لقطاع النقل

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

ما يتعرض له مزارعو الزيتون في محافظة طرطوس (ويفترض في غيرها) منذ بدء قطاف إنتاج هذا الموسم وعصره الشهر الماضي حتى الآن من معاناة وتكاليف كبيرة مقابل أجور الوصول إلى حقولهم والعودة منها ومقابل أجور اليد العاملة المرتفعة والمعاصر وثمن البيدونات و.. الخ يؤكد أن الجهات العامة ذات العلاقة لا تقوم بمبادرات وحلول وقائية وأيضاً لا تقوم في معظم الأحيان بالمعالجات الجذرية للأسباب عند اكتشافها وهذا ما يساهم في زيادة معاناة المنتجين وفي زيادة التكاليف عليهم ومن ثم في زيادة الأسعار على المستهلكين.

وزير النفط بسام طعمة رد على مطالب الفلاحين التي نقلتها «الوطن» وإمكانية تخفيض مدة رسائل البنزين بالقول: في الحقيقة الكمية المتاحة للتوزيع من البنزين حالياً ٣,٥ ملايين ليتر يومياً بينما الحاجة تصل إلى ٤ ملايين ونصف مليون ليتر ولا يمكننا تخفيض مدة الرسالة إلا بزيادة الضخ وهو غير متاح حالياً ونأمل مع تحسن التوريدات أن نقلصها لتعود كما كانت في الأصل لأن التخفيض الذي أدى لزيادة الزمن سببه إدارة المخزون المتاح حتى تصل نواقل أخرى وهكذا.

أما بخصوص المازوت فقال: فللعلم يستهلك قطاع النقل ٤٤ بالمئة من إجمالي المازوت الموزع ونحن نسلم المازوت كتكتلة للمحافظة، وللجنة محروقات المحافظة كل الصلاحيات لدعم القطاع الذي تشاء وقد رفعنا كميات التوزيع لدعم المعاصر وكذلك للإسراع في توزيع مازوت التدفئة.

#### برسم المحافظة

«الوطن» وضعت شكوى الفلاحين أمام محافظ طرطوس عبد الحليم عوض خليل إضافة لشكوى وصلت إلى «الوطن» من أحد الفلاحين الذي تحدث باسم مزارعي الزيتون عن معاناتهم من الغبن والظلم لدى معاصر الزيتون، حيث قال هناك أمران رئيسان يشكلان هماً عظيماً لدى المزارعين جميعاً: الأول منها إقدام المعاصر على (سرقة) جزء من محصول الزيت وبطرق مختلفة، والسرقة هذه لا ينجو منها أحد ...حسب علمي الشخصي والحديث المتواتر لدى المزارعين كافة.. والثاني أن المعاصر تستولي على العرجوم دون احتسابه من الأجور المرتفعة التي يتقاضونها.

والغريب في الأمر أن السلطات الإدارية والمختصة واتحاد الفلاحين لا يولون أي أهمية لهذا المرفق الحيوي والمهم لدى جميع المواطنين وعلى الأخص المزارعون.

وبعد اطلاع المحافظ على الشكويين وجه مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشار شدود بالرد على موضوع المعاصر، موضحاً أنه تقوم لجنة المعاصر المشكلة بقرار المحافظ بدوريات يومية على المعاصر المنتشرة في المحافظة ويتم سحب عينات من العرجوم بشكل دائم حيث تم سحب ٣١ عينة عرجوم حتى تاريخه وكانت سبع عينات مخالفة و١٤ عينة قيد التحليل و١٠ عينات مطابقة وتمت مراقبة المعاصر لجهة الإعلان عن أجور بدل الخدمات.

وقال: لم ترتنا أي شكوى هاتفية أو خطية عن قيام أصحاب المعاصر بالاستيلاء على العرجوم دون احتسابه من الأجور وستتم متابعة عمل المعاصر بشكل دائم.

وأضاف مدير التجارة في رده: يحتوي الطن على٢٠ بالمئة زيت و٥٠ بالمئة ماء و٣٠ بالمئة تمزاً أي إن الفلاح الذي يعصر نصف طن من الثمار ينتج عنها ١٥٠ كغ من التمز فقط، علماً أنه صدر عن المكتب التنفيذي بالمحافظة تسعيرة لعصر الزيتون تحوي عدة خيارات أحدها يسمح للفلاح بحرية الاختيار في أن يحصل على التمز الناتج عن عصر محصوله إن رغب بذلك أو أن يتركه لصاحب المعصرة، علماً أن التمز بوضعه الراهن بعد خروجه من المعصرة مباشرة لا يصلح لأي استخدام إلا بعد معالجته وهذه المعالجة تحتاج إلى عدد كبير من العمال والمساحات وكميات كبيرة من الوقود ومستودعات للتخزين وهذا بدوره يرفع كلفة الإنتاج، مضيفاً: إننا جاهزون على مدار ٢٤ ساعة لتلقي أي شكوى بهذا الخصوص.

وبالنسبة لمحروقات وإمكانية دعم هذا القطاع ووسائل النقل المتعلقة به من الآن حتى نهاية الموسم بينت مديرة المكتب الصحفي والمتابعة بالمحافظة الفلاح الذي يعصر أنه ستتم دراسة إمكانية دعم وسائل النقل بالمحروقات والتي يتم الاعتماد عليها في عمليات نقل المزارعين والعمال للحقول وإعادتهم وفي نقل المحصول من الثمار والزيت في اجتماع لجنة المحروقات الذي سيعقد برئاسته اليوم الأربعاء لاتخاذ القرار المناسب.

**محافظ طرطوس: لجنة المحروقات تدرس اليوم إمكانية دعم آليات النقل الزراعية بالمازوت**

### مؤسسات ودوائر حكومية من دون إدارات في السويداء

# التأخير في ترميم الشواغر بسبب الروائز التي وضعتها وزارة التنمية باختيار المديرين ورؤساء الدوائر للتمديد والتعيين

| السويداء –عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت إلى «الوطن» من تعطل العمل ضمن مديرية النقل في السويداء نتيجة توقيف مديرها وعدد من رؤساء الدوائر ضمنها على خلفية اكتشاف عمليات تزوير بالإشعارات المصرفية المختصة ببيع الآليات إضافة إلى تجاوزات قانونية أخرى.

وأكدت الشكاوى تعطل العمل ضمن كل دوائر المديرية ما أدى إلى شبه شلل في إصدار كل المعاملات المطلوبة أمام عجز المواطنين عن الحصول على معاملات ترسيم لآلياتهم أو نقل للملكية أو حتى وكالة رسمية وصولاً إلى براءة الذمة لحاجة تلك المعاملات لفحص فني. وذلك نتيجة توقيف المهندس المختص بتشغيل جهاز الفحص الفني وخلو المديرية من الموظفين والمهندسين الأمر الذي حال دون إتمام تلك المعاملات، إضافة إلى عرقلة العمل ضمن الشؤون القانونية للسبب ذاته الأمر الذي دفع الأهالي إلى المطالبة بضرورة الإسراع في تكليف مهندس أو موظف بأعمال الإدارة لإعادة عجلة العمل فيها وتيسير جميع المعاملات التي توقفت لأيام وأسابيع.

وفي السياق ذاته تعاني مؤسسة مياه السويداء كذلك من تعطل العمل ضمن كثير من الدوائر لعدم وجود مديرين مركزيين يقومون بتسيير العمل فيها في كل من مديرية التخطيط ومديرية المعلوماتية ومديرية المالية التي تعتبر عصب العمل في المؤسسة، إضافة إلى رؤساء بعض الدوائر منها دائرة المشتريات والذين تمت تنحية البعض منهم وإقصاؤه عن العمل لأسباب متفرقة مع عجز الإدارة العامة للمؤسسة التي تتابع عملها تكليفاً عن تعيين أو تكليف موظفين جدد ضمن تلك المديريات لأنها خارج نطاق صلاحياتها خاصة أنه لم يتم تعيين أو تسمية مدير عام للمؤسسة منذ أكثر من ستة أشهر بعد قرار إقالة الإدارة السابقة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة إسراع الجهات المعنية من وزارة الموارد المائية ورئاسة مجلس الوزراء بتسمية مدير عام لمؤسسة مياه السويداء لضمان استمرار العمل ضمنها لتولي الإدارة ومن ضمنهم المهندس المكلف بتسيير أمور المؤسسة إلا أنه حتى هذا التاريخ لم يتم انتقاء أحدهم وتسميته مديراً عاماً، موضحاً أن التأخير في ترميم الشواغر والتعيينات يكمن بالأسس والروائز التي تم وضعها من وزارة التنمية باختيار المديرين ورؤساء الدوائر للتمديد والتعيين.

**منصب مدير مياه شاغر منذ ستة أشهر**

### يومية المتسول تصل حتى ٥٠ ألفاً ومعظم أعمارهم بين ١٢ إلى ١٥ سنة.. و٢٠ بالمئة منهم من الإناث

# رئيسة محكمة صلح الأحداث في دمشق لـ«الوطن»: ازدياد في حالات تسول الأحداث و١٠٠ دعوى سجلت هذا العام

| محمد منار حميجو

كشفت رئيسة محكمة صلح الأحداث المنفردة في دمشق رانية الزوكاني أن هناك زيادة في عدد الدعاوى الخاصة بمحاكمة الأحداث الذين يقومون بجرم التسول والتشرد حيث بلغ عدد الدعاوى المسجلة في المحكمة خلال العام الحالي ١٠٠ دعوى حتى الآن بينما سجل العام الماضي ٦٨ دعوى وفي عام ٢٠٢٠ سجلت ٦٢ دعوى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت الزوكاني أن الدعوى من الممكن أن تتضمن أكثر من اسم فهناك دعاوى تحتوي على اسمين وأخرى على ثلاثة أسماء أو أربعة أسماء أو خمسة وأحياناً أكثر من ذلك وبالتالي فإن عدد الأحداث المتسولين أكثر من عدد الدعاوى بحكم أن هناك العديد من الدعاوى تتضمن أكثر من اسم.

وأكدت أن حوالى ٢٠ بالمئة من الأحداث المتسولين هم إناث، مشيرة إلى أن معظم المتسولين الأحداث تتراوح أعمارهم بين ١٢ إلى ١٥ سنة، مع العلم أن هناك أحداثاً تحت سن عشر سنوات إلا أن هؤلاء الأطفال الذين تحت العاشرة لا تتم ملاحقتهم بل يتم وضعهم في مركز الإيداع حتى يتم تسليمهم لذويهم.

وأعلنت الزوكاني أن أغلب الأحداث الذين تم استجوابهم في المحكمة هم مكتومون القيد ولا يحملون إلا بطاقة تعريف بهم فقط أي إن ذويهم لم يسجلوهم في الأحوال المدنية كما أن معظمهم من خارج مدينة دمشق، مشيرة إلى أن العديد منهم يتم دفعهم من ذويهم للتسول كما أن هناك حالات لأحداث أحيانا تقليد غيرهم ووجدوا أن هذا الفعل سهل للحصول على المال.

وأشارت إلى أنه خلال استجوابها للأحداث فإن الكثير منهم يحصل على ما بين ٣٠ إلى ٥٠ ألفاً يومياً لذلك فإنهم يجدونها الطريق الأسهل للحصول على المال.

وأضافت: كما أن هناك أحداثاً فقدوا والديهم ما دفعهم ذلك إلى التسول وأن آخرين هربوا من منزل والديهم إلى الشوارع من أجل التسول، مشيرة إلى أن أغلب الحالات هي لأحداث امتهنوا هذه المهنة يدافع من أهلهم.

وفيما يتعلق بالأحداث الذين أتموا العاشرة وما فوق أوضحت الزوكاني أنه بعد ورود الضبط من النيابة العامة تم يتم التأكد إذا كان له أب أو أم أو أحد أقاربه الشرعيين حتى استجوابهم بحضورهم، وفي حال لا يوجد يتم تعين أحد المحامين المسخرين لحضور جلسة استجوابه باعتبار أن الحدث لا يجوز استجوابه إلا بحضور أحد أوليائه الشرعيين أو محام مسخر.

ولفتت إلى أنه في حال كان الحدث ارتكب جرم التسول لأول مرة فإنه يتم تسليمه لذويه بعد محاكمته طليقاً وفي حال كرر الفعل أكثر من مرة فإنه يتم النظر لوضع الحدث واختيار الأصلح له، فإذا كان الأصلح تسليمه لذويه مرة ثانية فإنه يتم تسليمه لهم، وإذا كان الأصلح له إيداعه في مركز الرعاية فإنه يتم إيداعه في ذلك المركز طوال فترة الدعوى حتى تنتهي الدعوى ويتم تسليمه لذويه باعتبار أن العقوبة التي ينص عليها القانون ويجب تطبيقها على الحدث هي تسليمه لذويه.

وبينت الزوكاني أنه في حال ثبت أن هناك مشغلين يقفون وراء تشغيل الأحداث بالتسول فإنه يتم إيداع الأوراق لدى النيابة العامة بأسماء هؤلاء المشغلين لتحريك الادعاء العام بحقهم لكون محكمة صلح الأحداث مختصة فقط بالدعاوى المتعلقة بالأحداث.

وفيما يتعلق بموضوع معاهد الأحداث دعت إلى تحسين هذه المعاهد وتأهيلها بشكل أفضل وأن يزداد عددها، مبينة أنه في دمشق معهدان لرعاية الأحداث وهما الغزالي وخالد بن الوليد.

وأعربت عن أملها بأن يكون هناك ضابطة خاصة للأحداث المتسولين، معتبرة أن التعامل مع الأحداث أمر حساس وأنه يتم العمل على إصلاحهم حتى يعودوا أشخاصاً فاعلين في المجتمع وبالتالي يجب أن يكون هناك آلية لذلك.

ورأت الزوكاني أن التسول هو الخطوة الأولى للانحراف بالنسبة للطفل فمن الممكن بعد ذلك أن يرتكب العديد من الجرائم لكن الطفل لا يدرك ذلك بل ما يدركه أن مهنة التسول هي طريق سهل للحصول على المال.

وأكدت أن أغلب المتسولين والمتشردين يرد في ضبطهم أنهم يتعاطون مادة الشعلة إلا أن هذه المادة غير معاقب عليها في القانون باعتبار أنها مادة غير مجرمة على الرغم من أنها مادة خطيرة على جهازهم التنفسي، كما أن أغلب الأحداث المتسولين غير ملتحقين بالمدارس لأن هؤلاء بالأساس هم مكتومون القيد وبالتالي هذا يحتاج إلى جهد كبير في معالجة هذه الظاهرة.

وذكرت الزوكاني حالتين من الحالات الغريبة التي وردت إلى المحكمة الأولى أنه ورد إلى المحكمة طفلان شقيقان أحدهما أتم العاشرة والثاني ما دون ذلك أثناء الحديث معهما تبين أنه كانا يعيشان مع والدتهما في لبنان إلا أن والدتهما جلبتهما إلى كراج السومرية وتركتهما في الكراج ليواجها مصيرهما وحدهما ما دفعهما إلى التسول، مؤكدة أنها أودعتهما في دار الرعاية.

والحالة الغريبة الثانية أنه كان هناك شقيقان دائماً تكرر ارتكابهما لجرم التسول وكل فترة يتم إحضارهما إلى المحكمة إلا أنه مؤخراً تم جلب أحدهما من دون الآخر وعند سؤاله عن شقيقه الثاني أخبرها أنه توفي بحادث سير، مشيرة إلى أن الموقف كان مؤثراً.

- معظم الأحداث المتسولين مكتومو القيد ومدفوعون من أهلهم
- أم تركت طفليها في كراج السومرية ما دفعهما للتسول
- الكثير من المتسولين الأطفال يتعاطون الشعلة

### ٢٦ ألف بئر غير مرخصة ومصادرة ٤٢٠ حفارة مخالفة في حمص

# مدير الزراعة: رفع دعاوى قضائية بحق جهات عامة وخاصة لصرف منصرفاتها في المجاري المائية!!

| حمص - نبال إبراهيم

بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن نتائج عمل اللجان المشكلة لحصر عدد الآبار في محافظة الذي استمر من نهاية عام ٢٠٢١ الماضي وحتى شهر حزيران من العام الجاري أوضحت أن عدد الآبار غير المرخصة يبلغ ٢٥٨٢٩ بئراً.

وأشار إلى أنه بعد تزويد مديرية الموارد المائية بحمص بيانات اللجان للآبار والتدقيق مع بياناتها تبين أن عدد الآبار المرخصة يبلغ ١٦٠٦٢ بئراً حتى ٣٠ حزيران وتم رفع هذه البيانات للجهات المعنية لوضع رؤية تتعلق بالموضوع.

ولفت حمدان إلى أن تأثير هذه الآبار يتفاوت حسب الحوض المائي ونوعه ما إذا كان متجدداً أو غير متجدد وبشكل عام يؤثر في المخزون الجوفي للمياه ويؤدي إلى استنزافه وبالتالي وقوع أزمة مائية.

وكشف إسماعيل عن مصادرة ٩ حفارات مخالفة منذ بداية العام الحالي إضافة إلى وجود حفارتين لا تزالان قيد البحث والتحري، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الحفارات المصادرة بعد صدور قانون التشريع المائي وحتى عام ٢٠٢١ يبلغ ٤٢٠ حفارة ما زالت محجوزة في مرآب المديرية.

وأوضح أنه تتم مصادرة آلة الحفر وإحالة صاحب الحفارة إلى القضاء بعد تنظيم الضبوط المائية اللازمة بحق المخالفين بمؤازرة من الجهات المعنية ضمن الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى أن إجمالي عدد ضبوط مخالفات عدم تركيب عدادات بلغ ٩٣ ضبطاً وقد تم تسديد قيم المخالفات ولا توجد فيها دعاوى.

وأشار إسماعيل إلى أنه نتيجة للهطلات المطرية القليلة في السنوات الأخيرة وضعف التغذية الجوفية من المتساقطات للآبار فإن العجز الجوفي ما زال موجوداً في بعض المناطق يتم التشدد بتطبيق القانون حفاظاً على المياه العامة بهدف توفيرها للأجيال القادمة.

ولفت إلى أن المديرية تقوم بإجراء تحاليل دورية (شهرية) لمياه نهر العاصي وفي حال اكتشاف ارتفاع دالات محددة كالأمونيا والفوسفات، تتم مخاطبة الجهات المعنية، مبيناً أن إجمالي ضبوط التلوث التي نظمتها المديرية حتى تاريخه بهذا الخصوص وصل إلى ٣٥ ضبطاً بحق عدد من البلديات ومؤسسات القطاعين العام والخاص للقيام بصرف منصرفاتها إلى المجاري المائية وتمت إحالة تلك الضبوط إلى القضاء المختص وتم رفع دعاوى قضائية على تلك الجهات بهذا الخصوص، موضحاً أن منصرفات الصرف الصحي تأتي من البلديات والمنصرفات الصناعية من المنشآت الصناعية كمعمل السماد ومصفاة حمص إضافة إلى منصرفات معاصر الزيتون.